مقابلة

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

دائرة الشؤون الصحيّة تتحدّى الأزمات المقدّم مزهر: كل الخدمات متوافّرة مجانًا

امام حقيقة تقهقر اغلب القطاعات جراء استفحال الازمات الاقتصادية، ومن ضمنها القطاع الصحي المنهك اصلا بسبب جائحة كورونا، وامام حقيقة اقدام معظم المؤسسات الضامنة على وقف عدد من تقديماتها وتكبيدها المرضى نفقات اضافية، يسجل للدائرة الصحية في المديرية العامة للامن العام نجاحها في استمرار تأمين كل انواع الخدمات الصحية والادوية، مجانا وبحسب القانون

لا تملك المديرية العامة للامن العام موارد مالية خاصة بها، كون كل الرسوم التي تستوفيها تسلمها الى الخزينة العامة. اذا، هي لا تحصل على اعتمادات مالية اكثر من سواها. بين الحقيقتين، سؤال يطرحه كثر: كيف استطاعت المديرية حتى اليوم، رغم فداحة الازمات ومحدودية اعتماداتها المالية بالليرة اللبنانية، الاستمرار في تأمين كل خدماتها الصحية مجانا، وفقا للقانون، الى كل عسكرييها ومتقاعديها وعائلاتهم؟

"الامن العام" حملت في جعبتها هذه التساؤلات، وتوجهت بها الى رئيس الدائرة الصحية في المديرية العامة للامن العام المقدم الركن الاداري جو مزهر.

■ ما هي الخدمات الصحية التي تقدمها اساسا الدائرة الصحية في المديرية العامة للامن العام؟

□ تعنى الدائرة الصحية في المديرية العامة للامن العام بتأمين جميع الخدمات الطبية وخدمات المعاينة والعلاج الى جميع العسكريين والموظفين المدنيين في المديرية، سواء الذين هم في الخدمة الفعلية او مَن احيلوا على التقاعد، كما الى جميع افراد عائلاتهم الذين هم على عاتقهم، ومجموعهم يقارب 28 الف شخص. من ابرز تلك الخدمات الطبية، نذكر الاسشفاء، المعاينات، الادوية، الفحوص المخبرية، طبابة الاسنان والصور الشعاعية.

■ قبل الدخول في تفاصيل الخدمات الصحية، كيف تواجهون الازمات المتفاقمة منذ 5 سنوات وحتى اليوم ؟

□ منذ بدء اشتداد الازمات الاقتصادية - المالية - النقدية بشكل حاد، وفي موازاة ازمة جائحة كورونا، وضعنا خطة طوارئ عاجلة بدأنا تطبيقها كي نستطيع الاستمرار اطول وقت ممكن وبافعل طريقة عملانيا. ابرز ما تضمنته تلك الخطة:

• تطبيق حالة استنفار دائم في دائرتنا التي اصبحت ولا تزال تعمل 24/24 كل ايام الاسبوع من اجل تأمين متطلبات، تسريع معاملات، وحل مشكلات العسكريين ومَن هم على عاتقهم فورا.

• ترشيد الانفاق الى اقصى حد ممكن عبر صرف او شراء الاشياء الضرورية جدا فقط.

• اعتماد قاعدة استثمار كل امكاناتنا الصحية بالحد الضروري حصرا، كي نتمكن من الصمود والحد من تراجع خدماتنا اكثر وقت ممكن.

• تأجيل العمليات الباردة بهدف تأمين علاج اكبر مروحة من الحالات الطارئة والعاجلة والخطرة.

• كذلك قمنا باعتماد مبدأ ترشيد استخدام الادوية الموجود في صيدلياتنا ومخازننا، ومحاولة توفير ادوية جديدة عبر مختلف الوسائل والعلاقات العامة.

• تأمين واعتماد الادوية البديلة عند تعذر واستحالة تأمين الادوية الاصلية، سواء من داخل لبنان او خارجه.

• اجراءات اخرى قمنا بها لتوفير اكبر قدر من الهبات والمساعدات الداخلية والخارجية، لاطول مدة ممكنة.

يمكن القول ان الوضع صعب جدا، وهو يزداد صعوبة اكثر فاكثر جراء التدهور الدراماتيكي لقيمة النقد الوطني في مقابل الدولار، لكننا لا نزال وسنظل نبذل اقصى طاقاتنا وقدراتنا من اجل الصمود والاستمرار.

■ هل تقديماتكم الصحية مجانية اساسا، وهل اصبح قسما منها مدفوعا ضمنا جراء الازمة اسوة بما تعتمده معظم المؤسسات الضامنة الرسمية؟

□ تغطي طبابة الامن العام كل العسكريين في الخدمة الفعلية، العسكريين المتقاعدين، وكل مَن هم على عاتقهم. لقد كانت مجانية في الاساس، وهي لا تزال رغم كل الظروف القاهرة التي تمر فيها البلاد مجانية بحسب ما تنص عليه القوانين والتعليمات الدائمة. في هذا السياق، لا بد من الاشارة الى انه رغم فداحة الازمات وتفاقمها بسرعة منذ ثلاث سنوات حتى اليوم، لم يسجل اي نقص في خدماتنا الصحية التي استطعنا الاستمرار في تامينها كلها، وان بصعوبة بالغة، ما خلا استثناء واحدا موقتا وجزئيا حصل على مبدأ المجانية، وقد طال انذاك خدمة الاستشفاء حصرا لفترة موقتة تخطيناها بعد اشهر قليلة من حصولها قسرا جراء الظروف القاهرة.

■ ما اسباب حصول ذلك الاستثناء المحدود والموقت على خدمة الاستشفاء؟

□ في الواقع، مع تفاقم الازمة الاقتصادية بشكل دراماتيكي منذ سنتين ونصف سنة تقريبا بفعل اجتماع ظروف قاهرة، كانهيار قيمة النقد الوطني في مقابل الدولار الاميركي بشكل دراماتيكي، رفع الدعم عن معظم الادوية والمستلزمات الطبية، ورفع الدعم عن كل المشتقات النفطية وسواها من الازمات، قامت المستشفيات برفع اسعار كل خدماتها الاستشفائية بما يوازي سعر صرف الدولار في السوق الموازية. بازاء هذا الواقع، وبما ان المديرية العامة للامن العام، كسائر ادارات الدولة، تنفق من خلال الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة حصرا، وهي اعتمادات سبق واقرت بالليرة اللبنانية على اساس سعر صرف الدولار الذي كان يوازي الف وخمسمئة ليرة، ومن ثم اقرت في آخر موازنة عامة صدرت منذ عام ونصف عام تقريبا على اساس الدولار يوازي 25 الف ليرة. وكون اعتماداتنا تلك لم تعد كافية لسد نفقات الاستشفاء باسعارها الجديدة التي تحتسب على اساس دولار السوق السوداء الذي تخطى 100 و120 الفا احيانا، بما جعل موازنتنا غير كافية لتسديد الا ربع كلفة حاجاتنا الاساسية واقل بحسب هذا الواقع، لذا اصبحنا قسرا امام واقع يتمثل بانه اذا زادت فاتورة العسكري الاستشفائية عما تغطيه المديرية العامة للامن العام، فانها تسدد هذا الجزء من فارق السعر الى المستشفى. لكن، على الرغم من انه حتى في ذلك الوقت كان في امكان العسكري التقدم امامنا بطلب معين كي يتم منحه مساعدة مالية تخفف عنه عبء ما دفعه من فروقات للاستشفاء، فاننا كما سبق واشرت، تخطينا تلك المرحلة الموقتة ليعود الاستشفاء مجانيا بحسب القانون، وذلك وفق الية معينة طبقناها مع عدد من اهم المستشفيات المنتشرة في كل المحافظات والاقضية اللبنانية.

■ كيف تخطيتم تلك الازمة وما هي طبيعة الالية التي اشرتم اليها؟

□ كان لثقة مختلف المستشفيات بنا ومحبتهم للمديرية العامة للامن العام دور مهم ومشكور في هذا الانجاز. يتلخص الامر اننا امام الواقع الاقتصادي الصعب ومحدودية اعتماداتنا المالية بالليرة اللبنانية، وعلى ضوء ما استطعنا توفيره من نفقات وما حصلنا عليه من هبات معينة، قمنا بوضع واقتراح صيغة حلول معينة على عدد من اهم المستشفيات اللبنانية المنتشرة في جميع المحافظات او الاقضية اللبنانية، وكونه تربطنا بها علاقات ثقة متجذرة من جهة، وهي كانت بفضل امكاناتها مستعدة اكثر من سواها للوقوف الى جانبنا في هذه المراحل الصعبة من جهة اخرى.

رئيس الدائرة الصحية في المديرية العامة للامن العام المقدم الركن الاداري جو مزهر.

اتفقنا معها على صيغة تعاون، لن ندخل القراء في تفاصيلها التقنية المعقدة نوعا ما، وانما نقول انه كان من نتائجها المباشرة ان اصبح في امكان كل عسكريي المديرية العامة للامن العام في الخدمة الفعلية، والمتقاعدين، ومَن هم على عاتقهم، الحصول على الخدمات الاستشفائية كاملة وبشكل مجاني بحسب ما تنص عليه القوانين والتعليمات ضمن تلك المستشفيات، التي تعد من اهم المستشفيات اللبنانية واكثرها تطورا، وهي منتشرة في جميع المحافظات والاقضية.

■ ماذا بالنسبة الى ملف الادوية، هل بقيت متوافرة ام عانيتم وتعانون من نقص ما فيها؟

□ كون المديرية العامة للامن العام استحدثت قبل سنوات من الازمات الحادة مخزن ادوية مجهزا بكل انواع الادوية بما يكفي لما يقارب الاشهر التسعة في حالات الطوارئ، فاننا في بدايات الازمة لم نتاثر كثيرا بفضل هذا المخزون، وقد استنفدناه وفق الحاجات الملحة لاطول وقت ممكن. غير انه مع امتداد الازمات المتشعبة في البلاد لسنوات عديدة، واجهتنا صعوبات كثيرة كون حصص الادوية التي تخصص لنا من وزارة الصحة العامة غير كافية اساسا، كذلك جراء انقطاع الكثير من الادوية بشكل جزئي او تام في السوق اللبنانية، وغلاء اسعارها عموما بشكل جنوني يفوق امكاناتنا المالية. رغم كل ذلك، فاننا بفضل خطط الطوارئ التي اشرنا اليها، في موازاة علاقاتنا المحلية والدولية الجيدة وما نستطيع تامينه من هبات عبرها، لا نزال قادرين حتى اليوم، بصعوبات هائلة، على تأمين الادوية التي تتطلبها كل الحالات الطبية عموما بما فيها ادوية الحالات المستعصية والمزمنة ولو بتأخير محدود احيانا بسبب صعوبة الظروف، كل ذلك يتم بشكل مجاني بحسب القانون طبعا.

■ ماذا عن التقديمات الاخرى كفحوص مختبر الامن العام، عيادات الاسنان، لقاحات كورونا والاطفال وسواها؟

□ بصعوبة كبيرة لا نزال نستطيع توفير كل تلك الخدمات الطبية حتى الان. على الرغم من ان معظم المختبرات في لبنان اصبحت تتقاضى فروقات مالية من المرضى عموما، فاننا في مختبر الامن العام لا نزال نقدم كل الخدمات المخبرية مجانا بحسب القانون ومن دون انقطاع اي منها. الفضل في ذلك يعود الى ان شركة بيوتك التي تقوم بتشغيل المختبر لم ترفع الاسعار انطلاقا من دوافع وطنية. في ما خص الامور ذات الصلة بجائحة كورونا، قمنا منذ بدء تفشي الجائحة بتأمين اللقاحات من مختلف الانواع، لاسيما لقاح فايزر، مجانا الى جميع العسكريين بحيث اصبحوا كلهم ملقحين مرتين او ثلاث مرات بحسب القرار الشخصي لكل منهم. استطرادا، كنا ولا نزال حتى اليوم نجري لهم فحوص PCR مجانا. كما اننا كنا ولا نزال نؤمّن معدات التنفس لكل مَن يحتاجها منهم مجانا. في ما خص لقاحات الاطفال، على الرغم من فقدانها لفترات طويلة من السوق اللبنانية، تمكنا من الاستمرار في تأمينها عبر علاقاتنا المحلية والدولية وذلك بنسبة مئة بالمئة تقريبا، رغم الصعوبات الكبيرة وبعض التاخير في فترات معينة، مجانا بطبيعة الحال. كذلك هي الحال في عيادات طب الاسنان والعيادات الاخرى التابعة لنا. بالتاكيد، سنبقى نبذل اقصى جهودنا وطاقاتنا، ونقاتل باللحم الحي اذا جاز التعبير، من اجل توفير كل الخدمات الصحية الى عسكريي المديرية العامة للامن العام ومتقاعديها ومَن هم على عاتقهم. فقيادة المديرية العامة للامن العام وعلى رأسها المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم خلال الفترة السابقة، والعميد الياس البيسري بالانابة حاليا، تضع ملف الخدمات الصحية في اعلى سلم اهتماماتها وعلى رأس اولوياتها.